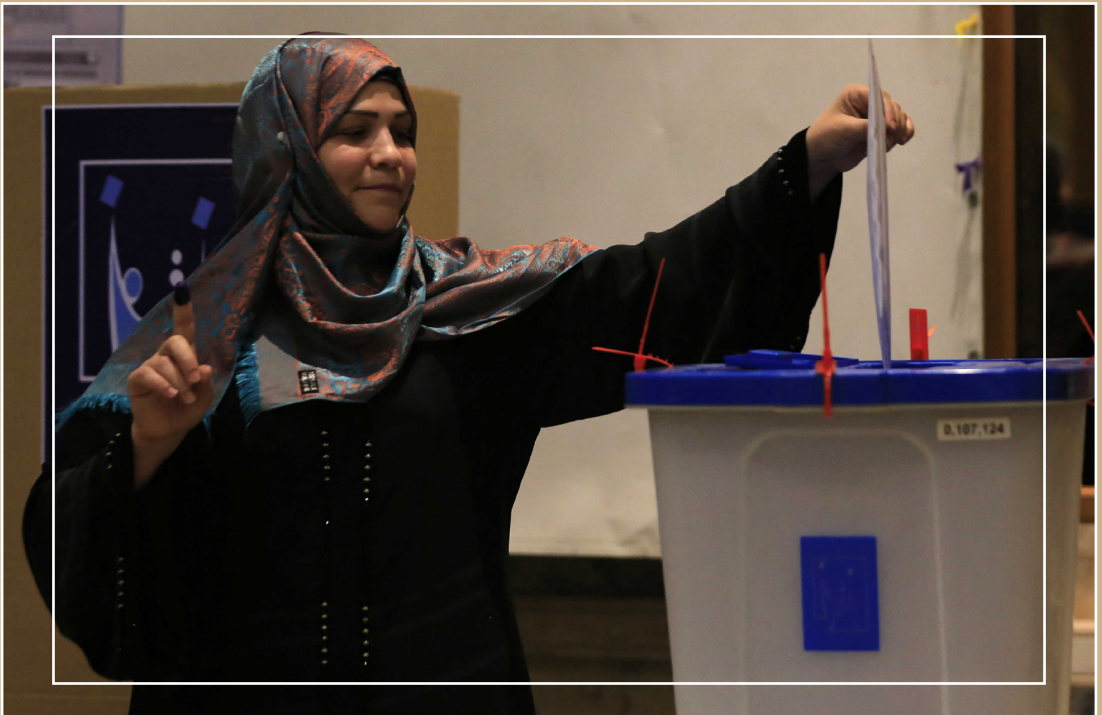




مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المرشحات العراقيات في السباق النيابي العراقي 2021 خاسر محتمل ومنافس ضعيف

لينا عماد الموسوي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المرشحات العراقيات في السباق النيابي العراقي 2021 خاسر محتمل ومنافس ضعيف

لينا عماد الموسوي*

في 10 تشرين الأول من العام الجاري، ينتظر العراق الانتخابات الخامسة في تاريخه الديمقراطي، وقد تكون الأكثر جديلاً في ظل انتخابات سابقة أقيمت في العام 2018 رافقها مشاكل عديدة و لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها ما يقارب الـ 44%¹ -المجلن- وقد تكون هذه النسبة مقبولة في ظل نظام ديمقراطي فتي، وتجربة ديمقراطية مُحاطة بالضغط الإرهابي، والأوضاع السياسية المتناحرة بين أحزاب معارضة عريقة انشطرت إلى تيارات وكتل وتحالفات بات هدفها الدائم تقاسم السلطة دون محاولة تصحيح مسار العملية الديمقراطية التي تشترك فيها

خرجت مظاهرات كبرى في وسط وجنوب العراق في تشرين الأول عام 2019² طالبت بمطالب عديدة غير مبوبة، منها إسقاط النظام الحالي، واستقالة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي³، وتغيير أعضاء البرلمان، وإسقاط سطوة الأحزاب السياسية، والتخلص من النفوذ الخارجي داخل العراق؛ وقد انتهت مطالب تلك الاحتجاجات بتغيير قانون الانتخابات العراقي⁴ من اعتبار المحافظة الواحدة دائرة انتخابية كاملة إلى تقسيم الدوائر الانتخابية على 83 دائرة في عموم العراق وهو عدد مقاعد كوتا النساء من أصل 329 مقعداً.

تضمن الدستور العراقي الدائم 2005 الذي حدد نسبة 25% من مقاعد البرلمان العراقي لصالح النساء، إضافة إلى تحديد "انتخابات مبكرة" في شهر تشرين الأول من العام 2021⁵، ورافق القانون الانتخابي الجديد موجات تفائل من قبل الناشطين والسياسيين والمتابعين للشأن العام في العراق، يُعتقد ان القانون الانتخابي الجديد سيُتيح امكانية الفوز للمرشحين الذين يمتلكون

1. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، نتائج الانتخابات النيابية العراقية للعام 2018.
2. خبر منشور على موقع دي دبليو في تاريخ 25\أكتوبر\2019 متاح على الرابط: <https://rb.gy/c8iend>
3. خبر منشور على موقع الحرة عراق بتاريخ 30\نوفمبر\2019 متاح على الرابط: t.ly/A6A0
4. الوقائع العراقية، العدد 4603، قانون انتخابات مجلس النواب رقم (9) لسنة 2020
5. خبر منشور على موقع بي بي سي عربية، في تاريخ 21\يوليو\2020 متاح على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53618380>

* باحثة في الشأن السياسي والاجتماعي.

تأثيراً مجتمعياً في دوائرهم الانتخابية الصغيرة؛ مما يتيح للناخب اختيار المرشح الذي يعرفه، ويثق بقدره على التأثير إيجاباً لصالح مناطقه، بالطبع يمكن أن يكون ذلك منطقياً إن كان المنتخب متقدماً إلى أعضاء مجلس المحافظة -المسؤولين عن توفير الخدمات اليومية للمناطق التي تقع ضمن حيز اختصاصهم- أو إلى أعضاء مجلس البلدية المسؤولين عن توفير الخدمات وضمان استمراريتها داخل مناطقهم الصغيرة، أي إن الاختصاص المنوط إلى المنتخب والذي يدفع الناس للذهاب لانتخابه لا يقع ضمن صلاحيته، إذ تدرج صلاحيات عضو مجلس النواب وبحسب الدستور العراقي الدائم 2005 المادة (61) أن مهمته (تشريعية-رقابية)، تتوقف عند المحاسبة والمساءلة للجهات التنفيذية، ويُعتقد وجود ثمة قصور في فهم دور النائب من قبل الناخب العراقي والذي لم تساهم خمس تجارب انتخابية في زيادة الوعي لديه في تحديد مهمة مجلس النواب ورئاسة الوزراء والتفريق بينهما، وتم توظيف هذا القصور المعرفي من قبل المرشحين والحزاب السياسية والتحالفات التي تلي نتائج الانتخابات، إذ وظف المرشحون الشعارات التنفيذية التي تقع خارج عن مهامهم، وظفوها في كسب أصوات الناخبين ومنحهم وعوداً ساهمت وبشكل سلبي بالإساءة لنظام ديمقراطي كان يُعول عليه بشكل كبير في المنطقة التي لم تشهد نظاماً ديمقراطياً تشاركي على شاكلة التجربة العراقية⁶، ومع تشريع القانون الانتخابي الجديد، يلاحظ أنه -بحسب مستوى النفوذ الذي وصلت إليه الأحزاب السياسية ومؤيدوها والمنتصرون إليها- سيساهم وبشكل غير مباشر في إيصال تلك الشخوص التي يُعتقد أنها تمتلك السطوة الأكبر في السيطرة على ناخبها لانحسار الناخبين المحتملين وإمكانية الوصول إليهم بشكل أسهل، وهذا من شأنه أن يؤثر بشكل خاص على النساء المرشحات اللواتي يُعتقد أن أمامهن طريق طويل للتحرر من سيطرة الأحزاب السياسية أو النجاح في إحداث تأثير إيجابي من خلال مقعد البرلمان وبشكل منفرد.

-النساء صوت واحد. . . لن يحدث تغييراً:

بأخذ 83 مقعداً للنساء في البرلمان العراقي، ولنفترض أن النساء اجتمعن -وهذا احتمال صعب- على ان يقدمن على "سحب ثقة، تصويت على قانون معين، إقالة، أو انعقاد جلسة ما"، فإن هذا العدد لا يمكنه إحداث أيّاً من هذه النشاطات نظراً لقانون مجلس النواب العراقي الذي يشترط حضور وتصويت وموافقة (الأغلبية المطلقة) لأعضائه، بالنظر إلى أن الأغلبية البسيطة

6. الفريد شعار المرشحين العراقيين في الانتخابات المقبلة، تقرير منشور على موقع موازين نيوز في تاريخ 2021\6\17، متاح على الرابط: <https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=157316>

تعني (نصف عدد الحاضرين +1)، وأن الأغلبية المطلقة التي يشترطها القانون العراقي هي (نصف عدد الاعضاء الكلي +1) إذ يشترط تمرير القوانين صوت حتى أولئك النواب الذين لم يحضروا⁷، مع الأخذ بالحسبان أن ظاهرة التغيب وعدم اكتمال نصاب الجلسات كانت مكررة عشرات المرات خلال الدورة البرلمانية الحالية وما سبقوها، وإن ”الكسل“ الذي يرافق انعقاد الجلسات يأخذنا إلى مدى جدية مجلس النواب العراقي بالعمل، أو هل يمتلك عملاً يقوم به بالفعل 329 نائباً؟

-الدورة البرلمانية الأخيرة (2018-2021) هي الأكثر كسلاً:

ومنذ تأريخ 3 أيلول 2018 لم تكتمل جلسات البرلمان بحضور كامل أعضائه البالغ عددهم 329 عضواً، إذ إن حضور الجلسات طوال مدة 4 أعوام لم يتجاوز الـ170 نائباً على الأغلب، رغم أن عدد أعضاء البرلمان هو 329، وأن تمرير أي قانون يحتاج إلى تصويت 220 عضواً (أغلبية الثلثين من عدد أعضاء البرلمان)، وهذا هو السبب الرئيس الذي يعرقل تمرير القوانين، والذي لا يمكن للعنصر النسوي في أفضل حالاته أن يؤثر فيه -في حال كانت النائبات مستقلات تماماً عن آراء الكتل اللواتي ينتمين إليها-. إذ إن عدد جلسات مجلس النواب العراقي بدورته الأخيرة (2018-2021) كانت بواقع 144 جلسة خلال 4 سنوات من أيلول 2018 حتى شهر تموز⁸ 2021، عدد ساعات تلك الجلسات لم تتعد 3 ساعات، ما عدا جلسة واحدة عقدت في الفصل الاول من الدورة التشريعية كانت بواقع 7 ساعات وخصصت لغرض تشكيل لجنة وضع الموازنة العامة لعام 2019 وتحديد (سعر برميل النفط)، واستضافة محافظ البنك المركزي السابق علي العلاق، مقارنة مع أداء الدورة البرلمانية (2010-2014)، نلاحظ أنها قد عقدت 111 جلسة خلال عام 2011 فقط، بواقع 6-3 ساعات لكل جلسة⁹، نلاحظ من خلال التحليل الكمي البسيط لأداء البرلمان العراقي عموماً، وأداء الدورة البرلمانية الأخيرة تحديداً والتي يشكل زعماء القوائم الانتخابية والتحالفات الحالية في السباق الانتخابي 2021 الجزء الأكبر منها، فقد كانت الدورة الأكثر كسلاً في تأريخ البرلمان العراقي، والأقل أداءً تشريعياً بينها، إذ هنالك ما يقارب الـ60 مشروعاً قانونياً معطلاً لم يتم التصويت عليه¹⁰، وعلى الرغم من انتهاء الدورة البرلمانية

7. قانون مجلس النواب العراقي وتشكيلاته رقم (13) سنة 2018 .

8. المرصد النيابي العراقي للدورة البرلمانية(2018-2021)-قائمة الجلسات

9. المرصد النيابي العراقي للدورة البرلمانية (2010-2014)، قائمة الجلسات

10. براء الشمري البرلمان العراقي يخالف الدستور نواب غائبون ومشاريع القوانين معطلة، تقرير منشور في صحيفة العربي الجديد في

تأريخ 2\2\2021 متاح على الرابط: t.ly/kzif

الحالية إلا أن مشاريع القوانين ما زالت تتكدّس في أروقة البرلمان، ومن أبرزها قانون حماية المرأة والطفل، قانون حرية الإعلام والجرائم الإلكترونية، قانون التكافل الاجتماعي، وقانون الأحوال المدنية، والقانون المتعلق بحقوق الفلسطينيين في العراق، وقانون حماية التنوع ومكافح التمييز الطائفي والعرقي، وقانون الاختفاء القسري، وقانون توزيع قطع الأراضي السكنية للمواطنين، هذه المؤشرات مجتمعة مع مؤشرات أخرى أكثر خطراً، نلاحظ عدم جدية مجلس النواب عامة في العمل، ومن ضمنهم النساء بشكل خاص، ليست عدم الجدوية وحدها من تتحكم في تقييم أداء البرلمان، كذلك المبادرات القانونية والمساءلة والاستجواب الذي يتقدم فيه النواب إلى البرلمان، إذ ومن مجمل عدد الأسئلة الموجهة من قبل النواب إلى المسؤولين كان عدد النائبات النساء اللواتي يوجهن أسئلة متكررة خلال 4 سنوات هو (5) نائبات فقط من بين 83 نائبة¹¹، ويُعدّ هذا عدد خجول إذا ما قورن بالمهام المنتظرة من قبل العنصر النسوي داخل البرلمان، فضلاً عن عودة قرار النائبات بالتصويت على القوانين أو الامتناع تعود الى الكتلة التي تنتمي اليها تلك النائبة، وثمة مواقف داخل البرلمان وقفت فيها النائبات النساء بالصد من القوانين التي تحفظ حقوق النساء ومكتسباتهم الديمقراطية داخل العراق، أي اتخذت النساء في البرلمان العراقي دوراً ذكورياً بالصد من دورهن التشريعي في حفظ حقوق من يقومون بتمثيلهن، والدليل الاقرب على ذلك هو وقوف النائبات العراقيات مع تعديل قانون الأحوال الشخصية "المثير للجدل" رقم 188 لسنة 1959 بالأخص المادة 57 منه التي تنص على أن تكون حضانة الطفل عند والدته لغاية بلوغه السابعة من العمر، بدلاً من بلوغه السن القانوني، وهذا ما تراه المنظمات النسوية في العراق والناشطات ظلماً مقصوداً ضد مكتسبات المرأة كأم أولاً، وكامرأة عراقية حفظ القانون العراقي لها حق حضانة اولادها منذ عشرات السنين¹².

- دوائر صغيرة.. وحظوظ أقل:

على الرغم من المكتسبات القانونية التي حصلت عليها المرأة بعد العام 2003 والتي تصب في صالحها وفق الدستور العراقي الدائم 2005، وقانون انتخابات مجلس النواب العراقي، وقانون الأحزاب السياسية الذي يشترط "مراعاة التمثيل النسوي" دون تحديد اية نسبة لذلك التمثيل¹³، إلا أن القانون الانتخابي الجديد الذي يقسم الدوائر الانتخابية بشكل عشوائي على عدد مقاعد

11. الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي، محاضر الجلسات.

12. فاضل نشمي، تعديل قانون الاحوال الشخصية يفجر جدلاً في العراق المعترضون يركز على حق حضانة المرأة لطفلها، مقال منشور في صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 2021\7\6 متاح على الرابط: [t.ly/QfLX](https://www.alyourdaily.com/ly/QfLX)

13. قانون الأحزاب السياسية العراقي ، رقم (36) لسنة 2015، المادة (11)، فقرة أولاً.

الكوتا النسائية من المحتمل أن يحول بين النساء المؤثرات ووصولهن إلى البرلمان، فقد لوحظ أن من بين عدد المرشحات في الانتخابات النيابية عام 2021 والبالغ عددهن 951 مرشحة في 83 دائرة انتخابية موزعة على المدن داخل المحافظات العراقية -من ضمنها دوائر إقليم كردستان والنساء المرشحات ضمن الكوتا المسيحية- أن 3 من بين كل 5 مرشحات هن موظفات في القطاع الحكومي والقطاع الخاص¹⁴، أي ان النساء المُنجزات واللواتي اثبتن نجاح في قيادة مؤسسات صغيرة أو دوائر رسمية وغير رسمية، يمتلكن جمهور مؤيد لهن خارج دوائرهن الانتخابية، أي إن الناخب الذي يثق بعمل مرشحة ما هنالك احتمالية كبيرة بأنه لن يستطيع التصويت لها ضمن منطقة سكنها ولاسيما أن المؤسسات الرسمية تتمركز في مناطق معينة بعيدة عن مكان سكن غالبية موظفيها، وعلى هذا الأساس يمكننا الوصول إلى أن النساء "الكفووات" اللواتي حققن نجاحات في اطار ادارة مؤسسات صغيرة في بيئتهن المحيطة بالعمل، لن يكونن قادرات في أفضل الأحوال على نيل اصوات ناخبين لتشتت وجود الناخبين في دوائر انتخابية اخرى، وهذا ما أفقد العديد من المرشحات جمهورهن الذي كان من الممكن أن يساهم بوصولهن إلى البرلمان. أخيراً، المجتمع العراقي يمتاز بوجود قيادات مجتمعية في المناطق والأقضية من "الرجال حصراً"، كأن يكون شيخ عشيرة، أو مختار منطقة، أو رجل أعمال معروفاً.

كان للنساء على مر تاريخ العراق، دور منعدم في مناطق سكنهم بسبب العادات والتقاليد التي يلتزم بها المجتمع العراقي، وبجسب هذه الأعراف السائدة، فإن حظوظ النساء شبه منعدمة للحصول على أصوات ناخبين لا يعرفونها رغم أنها تسكن بالقرب منهم، بالوقت نفسه، حظوظ الرجال سترتفع تلقائياً وفق القانون الانتخابي الجديد إذ سيتيح ذلك احتمالية كبرى لزعماء القبائل والشخصيات النافذة في مناطق سكنهم ورجال الأعمال بنيل المقاعد المخصصة لهم، أضف إلى ارتفاع حظوظ النساء اللواتي ينتمين للأحزاب ولديهن قاعدة اجتماعية في مناطقهن تابعة للحزب الذي ينتمين إليه.

-عدد المرشحين نصف سباق 2018. . تردد في المشاركة الديمقراطية:

لقد قل عدد النساء المرشحات في سباق الانتخابات النيابية المرتقبة في العراق 2021 إلى النصف مقارنة بالانتخابات السابقة 2018، إذ بلغ عدد المرشحات 982 امرأة مقارنة مع الدورة

14. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات , مصدر خاص اطلع الباحث على السير الذاتية للمرشحات في الانتخابات البرلمانية العراقية لسنة 2021.

البرلمانية السابقة، فقد تقدم عام 2018 للترشح 1800 امرأة، عموماً وبالمقارنة مع عدد المرشحين بشكل عام قد انخفضت رغبة المواطنين العراقيين بالمشاركة السياسية عبر الدخول إلى البرلمان فقد لوحظ أن في الانتخابات الحالية يتسابق 3552 مرشحاً رجالاً ونساءً لشغل 329 مقعداً، أما في الانتخابات السابقة فقد تسابق 7 آلاف مرشحاً على المقاعد نفسها¹⁵، ويعزى ذلك ربما قانون الانتخابات الجديد الذي قوض من نفوذ وسلطة العديد من الشخصيات والأحزاب السياسية، أو أنه يعود إلى فقدان أمل المواطنين (ناخبين ومرشحين) من المشاركة السياسية في نظام يرون أنه من الصعوبة لقلّة منهم التأثير إيجاباً لحفظ المصلحة العامة، وكذلك يوعز التردد من المشاركة السياسية بسبب سخط المواطنين من (السياسيين) أو ما يطلقون عليها (الطبقة السياسية) التي يرون أن أي أحد مشارك فيها سيكون بالضرورة فاسداً أو متورطاً. وكذلك لوحظ أن عدد النساء المستقلات في هذا السباق الانتخابي هو 162 امرأة¹⁶، وهذا يشكل ما يقارب الـ2% من مجمل المرشحات في السباق الانتخابي الحالي، لكنه عدد خجول، يأخذنا لنتيجة أن النساء العراقيات ذوات الاهتمام السياسي ما زلن بحاجة إلى الانخراط مع الأحزاب القديمة أو الزعماء التقليديين الذين شاركوا في العملية السياسية بعد العام 2003، أي إن المرأة العراقية لا يزال امامها شوط طويل لكي تكون قادرة "بمفردها" على منافسة الرجل في السياسة من جهة، ومنافسة النساء الأخريات من جهة أخرى.

15. محمد الباسم، انتخابات العراق مرشحات مستقلات بمواجهة المتحزبات، تقرير منشور في صحيفة العربي الجديد في تاريخ 2021\8\26 متاح على الرابط : t.ly/mUSV
16. المصدر نفسه.